

وإسماعيل بقیة .

ومنهم: مفرج<sup>(١)</sup> بن إسحاق بن أحمد بن سليمان بن محمد بن يوسف، له عدة أولاد، وبقية بالحجاز، وكذا لأخويه الحسن وعلي الأعرج أمير خيبر، وأخوهم أحمد بن إسحاق أمير خيبر أبو أمراء خيبر، له ولبنيه توجه<sup>(٢)</sup> .

وثالثاً ما حاصله: وأما موسى بن جعفر السيد بن إبراهيم الأعرابي، وهو المشهور بـ«الخفاقي» فمن ولده الحسين وعقبه بالمغرب والمدينة<sup>(٣)</sup> انتهى .

وأقول ليس في شيء من كلامه ما يدل بصريحه على أن الجعافرة الذين مع عنزة نسل جعفر الصادق عليه السلام، سيما مع اشتراك اسم جعفر المنسوبين إليه بين الصادق والطيار عليه السلام، وتصريحه بأن نسل كل منهما بالمدينة وحولها، بل كلامه في وادي القرى وخيبر، يقتضي بظاهره أنهم نسل الطيار، والله تعالى أعلم .

### الفائدة الثانية

وقد علم مما مرّ أن المتشبهين بالنسب الحسيني في الحجاز منحصرون في خمس عشرة طائفة :

الأولى: آل عبدالعزيز بن كثير، وهم الكثرأ .

الثانية: آل مالك بن الحسين المهنا الأكبر، وهم الوحادة .

الثالثة: آل عبدالله بن المهنا الأعرج، وهم التمارة .

الرابعة: آل جمّاز بن القاسم بن المهنا الأعرج، وهم الجمامرة .

الخامسة: آل شيحة بن هاشم بن القاسم بن المهنا الأعرج، وهم الشيحية

والعياسا وبنو راجح وبنو منصور قاطبة .

(١) في العمدة: مفرج .

(٢) المجدي ص ٥١٦ - ٥١٧، وعمدة الطالب ص ٤٧ .

(٣) عمدة الطالب ص ٤٩ .

- السادسة: آل سبيع بن المهنا الأكبر، وهم السبعية .  
 السابعة: آل موسى بن علي الخواري، وهم ساكنوا الفرع .  
 الثامنة: آل جعفر الكذاب، وهم البدور .  
 التاسعة: آل ذويب بن عبدالله، وهم النقباء .  
 العاشرة: آل يحيى الطامي، وهم الطمات .  
 الحادية عشر: آل عرفة بن الحسين، وهم العرفات .  
 الثانية عشرة: آل حسن بن المهنا الأعرج، وهم الحسنان .  
 الثالثة عشرة: آل حسن بن علي الخواري، وهم الشجرية بالإطلاق الأخص .  
 الرابعة عشرة: آل زيد الشهيد، وهم الزبود .  
 الخامسة عشرة: آل لامة، وهم النقالا .  
 فأقول: لا شبهة في شرف الثماني الطوائف الأول، وصحة نسبهم، واعتراف أهل  
 الحرمين قاطبة بذلك قطعاً وجزماً .

وأما السبع الأخر ويقال لهم: سويداء بني حسين، أي: مكثروا سوادهم، فلم  
 يعتبروا شرفهم، بل يصرّحون بنفيه مع مشاركتهم للأولين في الصدقات السلطانية،  
 وربما تردّدوا فيه هم بأنفسهم، ولا أرى للطعن في نسبهم وجهاً والمسارة إليه من  
 مواضع الإشكال .

والظاهر لي هو الصحة، ماعدا النقالا، ففيهم التردّد .  
 والدليل على المدعى هو أنه قد ثبت بشهادة علماء النسب أن يحيى الطامي من  
 نسل الحسين الأصغر، ووصلوا سلسلته به، ثمّ ثبت بتواتر الأخبار أن هؤلاء  
 الجماعة المطعونين طمات، فيثبت بهذين نسبهم ودخولهم في العترة؛ لأنّ النسب  
 يثبت بالتواتر، كما صرّح به العلماء الكرام .

فإن قيل: شرط العمل بالتواتر إفادته العلم، وذلك منتف في محلّ النزاع، فإنّ

الطمات مشكوك في نسبهم عند كافة أهل الحجاز .

قلت: ليس شكهم في كون هؤلاء طمات، بل هم بذلك شاهدون، وهو علم القوم، وهم به معروفون مشهورون، وإنما الشك في كونهم من العترة، فإذا ثبت انتسابهم إلى يحيى الطامي بأحد طريقي الثبوت الشرعي، وثبت انتساب يحيى إلى الحسين الأصغر بطريقه الآخر، ثبت كونهم (١) من العترة لا محالة، على أنه يثبت النسب بالاستفاضة المفيدة للظن المتأخم للعلم، وهي دون التواتر، وتمسك الطاعنون جهلاً بوجوه .

أما أولاً، فبانقطاع سلسلتهم إلى يحيى الطامي المتصل سلسلته بالحسين الأصغر وجهلهم بها .

وأما ثانياً، فبعدم تشبه نسائهم بنساء صحيحي النسب في الاحتجاب والتستر عن الأجانب، والامتناع عن مخاطبتهم، بل يتشبهن (٢) بنساء عوام الأعراب في مخاطبة الأجانب، والبروز بينهم لقضاء المآرب .

وأما ثالثاً، فبانكاح نسائهم لعوام الأعراب .

والجواب عن الأول: بأن انقطاع سلسلتهم عن جدّهم بعد التواتر بأنهم نسله على سبيل الاجمال لا يعرف كونه قادحاً مع وقوع مثله في كثير من صحيحي النسب الذين لا يعتري الشك في نسبهم، كما يعلم ممّا تقدّم .

وعن الثاني: أولاً بأن ذلك الفعل قد يرخص لهم شرعاً، كما يعلم من مباحث

الفقه .

وثانياً: بأن شروط لحوق الولد بأبيه تولده عنه بنكاح شرعي، وماعداه من العوارض الزائدة والصفات الخارجة، فقيحها لا ينفي اللاحق شرعاً، وحسنها لا

(١) في الأصل: كونه .

(٢) في الأصل: بتشبهن .